الفصل الثامن

الموقف من المشاركة في تلك المؤتمرات

الموقف من المشاركة في تلك المؤتمرات

مدخل:

من المعلوم أن هيئة الأمم المتحدة هي الجهة المسؤولة والمشرفة على المؤتمرات الدولية التي تعقد بين الحين والآخر لمناقشة الموضوعات ذات الصبغة العالمية، كموضوعات المرأة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغير ذلك من الموضوعات التي تكون فيها قضية المرأة جزءاً مهماً من قضاياها.

والأمم المتحدة حينما تعقد هذه المؤتمرات، فإنها تفتح المجال أمام الدول الأعضاء فيها للمشاركة في هذه المؤتمرات.

وبما أن هذه المؤتمرات أصبحت تدرج في وثائقها الأولية موضوعات مخالفة للأديان السماوية الصحيحة، ومخالفة للفطر السوية، فقد كانت هناك مواقف مختلفة من المشاركة في هذه المؤتمرات وأمثالها من عدمها.

وفي هذا الفصل محاولة لرصد بعض مواقف أهل العلم والفكر والرأي من المشاركة في هذه المؤتمرات أو عدم المشاركة.

١ ـ موقف المقاطعين وحججهم:

ـ موقف هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

فقد جاء في القرار رقم (١٧٩)، وتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٤١٥هـ، الصادر من مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الاستثنائية الثامنة المنعقدة في مدينة الطائف ـ بعد أن أشار إلى أهم الملحوظات والمآخذ على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة ـ، ما يلي:

«... ومن خلال توافر هذه المعلومات الموثقة من نصوص الوثيقة ومضامينها، فإنها تؤدي إلى المنكرات والآثار السيئة التالية:

١ ـ نشر الإباحية، وتعقيم البشرية، وتحويلها إلى قطعان بهيمية مسلوبة الهوية، من الفضيلة والخلق والعفة والطهارة، التي تؤكد عليها تعاليم الدين.

٢ ـ هتك حرمات الشرع الإسلامي ـ المطهر ـ المعلومة منه بالضرورة، وهي حرمات: الدين، والنفس، والعرض، والنسل، فالإباحية هتك لحرمة الدين، والإجهاض ـ بوصفه المذكور في الوثيقة ـ هتك لحرمة النفس، وقتل للأبرياء، والعلاقات الجنسية ـ من غير طريق الزواج الشرعي ـ هتك لحرمة العرض والنسل.

٣ ـ جميع ذلك تحدٍ لمشاعر المسلمين، ومصادرة لقيمهم ومثلهم الإسلامية.

٤ ـ وجميع ذلك أيضاً هجمة شرسة، ومواجهة عنيفة للمجتمع الإسلامي؛ لتحويل ما فيه من عفة، وطهارة عرض، وحفظ نسل، إلى واقع المجتمعات المصابة بأمراض الشذوذ الجنسي والانفلات في الأخلاق.

وعليه، فإن مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية يقرر ما يلي:

أولاً: أن ما دعت إليه هذه الوثيقة من المبادئ والإجراءات والأهداف الإباحية: مخالف للإسلام، ولجميع الشرائع التي جاءت بها الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وللفطر السليمة، والأخلاق القويمة، وكفر وضلال.

ثانياً: لا يجوز شرعاً للمسلمين حضور هذا المؤتمر الذي هذا من مضمون وثيقة عمله، ويجب عليهم مقاطعته، وعدم الاشتراك فيه.

. . . إلى آخر ما ورد في هذا القرار».

ـ موقف بعض العلماء الأفاضل، وفي مقدمتهم موقف سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن عبدالله بن باز ـ رحمه الله ـ.

فقد قال سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس المجلس

التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء ـ رحمه الله ـ إن على المسلمين مقاطعة مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع للمرأة؛ لأن بعض الموضوعات المدرجة في جدول أعماله تتناقض ومبادئ الدين الإسلامي وتسهم في نشر الفحشاء.

كما بيّن الشيخ بن باز ـ رحمه الله ـ أن على المسلمين مقاطعة المؤتمر الذي بدأ أعماله في بكين؛ لأنه يعمل على إلغاء القوانين التي من شأنها التفرقة بين الرجل والمرأة، ويحرض على الفحشاء، من خلال ممارسة الجنس الآمن، والممارسات الجنسية خارج إطار العلاقات الزوجية، وتعليم الشبان والشابات المسائل الجنسية. وقال إن من بين أهداف المؤتمر تجريد البشرية من الكرامة[1].

وهذا نص التحذير الذي أصدره سماحته ـ رحمه الله ـ: «الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته، ومن اهتدى بهديهم، واستن بسنتهم إلى يوم الدين.. أما بعد..

فقد نشر في وسائل الإعلام خبر انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة من ٩ إلى ٢٠ ـ ٤ عام ١٤١٦هـ الموافق ٤ ـ ١٥ سبتمبر عام ١٩٩٥م في بكين عاصمة الصين، واطلعت على الوثيقة المعدة لهذا المؤتمر المتضمنة ٣٦٢ مادة في ١٧٧ صفحة، وعلى ما نشر من عدد من علماء بلدان العالم الإسلامي في بيان مخاطر هذا المؤتمر، وما ينجم عنه من شرور على البشرية عامة، وعلى المسلمين خاصة، وتأكد لنا أن هذا المؤتمر ـ من واقع الوثيقة المذكورة ـ هو امتداد لمؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة في شهر ربيع الثاني عام ١٤١٥هـ، وقد صدر بشأنه قرار هيئة كبار العلماء، وقرار المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ـ كلاهما برئاستي واشتراكي ـ، وقد تضمن القراران إدانة المؤتمر المذكور بأنه مناقض لدين الإسلام، ومحادة لله ولرسوله ﷺ؛ لما فيه من نشر للإباحية،

(١) انظر صحيفة الاتحاد، العدد (٧٤٤٨)، بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٤١٦هـ الموافق ٥/ ٩/ ١٩٩٥م.

وهتك للحرمات، وتحويل المجتمعات إلى قطعان بهيمية، وأنه تتعين مقاطعته، إلى آخر ما تضمنه القراران المذكوران.

والآن يأتي هذا المؤتمر في المسار نفسه والطريق الذي سار عليه المؤتمر المذكور، متضمناً التركيز على مساواة المرأة بالرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في كل شيء، وقد تبنت مسودة الوثيقة المقدمة للمؤتمر من الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة على مبادئ كفرية، وأحكام ضالة في سبيل تحقيق ذلك، منها:

الدعوة إلى إلغاء أي قوانين تميز بين الرجل والمرأة على أساس الدين، والدعوة إلى الإباحية - باسم الممارسة الجنسية المأمونة -، وتكوين الأسرة عن طريق الأفراد، وتثقيف الشباب والشابات بالأمور الجنسية، ومكافحة التمييز بين الرجل والمرأة، ودعوة الشباب والشابات إلى تحطيم هذه الفوارق القائمة على أساس الدين، وأن الدين عائق، والكيد للإسلام وللمسلمين، بل للبشرية بأجمعها، وسلخها من العفة، والحياء، والكرامة.

ولهذا فإنه يجب على ولاة أمر المسلمين - ومن بسط الله يده على أي من أمورهم - أن يقاطعوا هذا المؤتمر، وأن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع هذه الشرور عن المسلمين، وأن يقفوا صفاً واحداً في وجه هذا الغزو الفاجر، وعلى المسلمين أخذ الحيطة والحذر من كيد الكائدين، وحقد الحاقدين.

نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يرد كيد الأعداء إلى نحورهم، وأن يبطل عملهم هذا، وأن يوفق المسلمين وولاة أمرهم إلى ما فيه صلاحهم وصلاح أهليهم - رجالاً ونساء -، وسعادتهم، ونجاتهم في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه»[1].

(١) انظر صحيفة الرياض، العدد (٩٩٣٣)، بتاريخ ٩/ ٤/ ١٤١٦هـ الموافق ٤/ ٩/ ١٩٩٥م، وصحيفة المسلمون، العدد (٥٥٣)، بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٤١٦هـ الموافق ٨/ ٩/ ١٩٩٥م.

٢ـ موقف المشاركين وحججهم:

هناك من يرىٰ المشاركة في مثل هذه المؤتمرات العالمية التي تقيمها الأمم المتحدة، وتناقش من خلالها قضايا المرأة، ومن أولئك:

ـ الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي:

فقد وجهت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة نداء ـ قبل انعقاد مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ـ يدعو إلىٰ المشاركة الفاعلة والمكثفة في هذا المؤتمر؛ وذلك رداً علىٰ النداءات التي دعت لمقاطعة المؤتمر.

وبرر الأمين العام للرابطة هذه المشاركة بأنها من أجل تضافر الجهود لتأكيد التمسك بالأخلاق الفاضلة التي تدعو إليها الديانات السماوية، ورفْض ما ورد في وثيقة الأمم المتحدة، والتأكيد علىٰ مؤاخذة الأشخاص الذين أعدوا تلك الوثيقة باسم الأمم المتحدة؛ لتجاوزهم المتعارف عليه من واجبات الموظفين الدوليين في الالتزام بالمواثيق التي علىٰ أساسها أنشئت الأمم المتحدة، وعليهم احترام الشعوب التي تتكون منها الأمم المتحدة وقيمها وأخلاقها [١].

كما أن الأمين العام ـ السابق ـ لرابطة العالم الإسلامي[٢] يرىٰ تقديم قواعد الشريعة الإسلامية في هذه المحافل الدولية، مع إيضاح ما تتميز به أحكام هذه الشريعة الإسلامية في تنظيم الأسرة.

فمما قاله في هذا الجانب: «لقد قررت الرابطة الاشتراك في المؤتمر الرابع للمرأة في بكين؛ لتقف علىٰ المناقشات، والمداولات، والآراء التي ستطرح فيه؛ وليتسنىٰ لها طرح الرأي الإسلامي من خلال الحوار واللقاءات مع المشاركين، وأود هنا أن أوضح أنه ليس من سياسة الرابطة مقاطعة المؤتمرات التي تناقش

(١) انظر صحيفة عكاظ، العدد (١٠٢٣٤)، بتاريخ ٨/ ٣/ ١٤١٥هـ الموافق ١٥/ ٨/ ١٩٩٤م.
(٢) الدكتور أحمد محمد علي.

موضوعات مخالفة للرؤية الإسلامية، فالنبي ﷺ - وهو قدوتنا الحسنة وأسوتنا العظيمة - كان يستمع إلى وجهات نظر المشركين وأهل الكتاب وغيرهم، ويجيب عن استفساراتهم، ويكشف لهم خطر ما يعتقدون، ويقدم لهم ما أنزل عليه بأسلوب حكيم مشهود.

أما مستوى تمثيل الرابطة، فسيكون على مستوى الأمين العام، الذي سيرأس وفداً. ولقد تم عقد عدد من اجتماعات التنسيق شاركت فيها بعض الهيئات والمؤسسات الإسلامية، إلى جانب الرابطة منها: الأزهر، والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وعدد آخر من الجمعيات الإسلامية.

وأعتقد أن التمثيل الإسلامي سيكون له دور مؤثر في توضيح وجهة النظر الإسلامية في الموضوعات المطروحة[١] - لا سيما المخالفة للشريعة الإسلامية -، وقد لمسنا مثل هذا التأثير للتمثيل الإسلامي في مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة، حيث تم تعديل عدد محدود من مواد الوثائق»[٢].

- المجلس الإسلامي للدعوة والإرشاد.

فقد دعا الأمين العام للمجلس[٣] إلى مواجهة مخططات هذه المؤتمرات وتوضيح حقيقة أهدافها، ووضع البدائل السليمة؛ لمقاومة العلل الاجتماعية والاقتصادية - في إطار المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية -.

وأشار إلى ضرورة العمل على وقف هذا المؤتمر - أي مؤتمر السكان - إن أمكن، وإن لم يتيسر ذلك فلا بد أن يكون التمثيل الإسلامي قوياً يتميز بالعلم والخبرة والمسؤولية.

وأشار - كذلك - إلى أنه لوحظ أن التمثيل الإسلامي في اللقاءات السابقة

---

(١) كان هذا التصريح قبل انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين.
(٢) انظر صحيفة المسلمون، العدد (٥٥١)، بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٤١٦هـ، الموافق ٢٥/ ٨/ ١٩٩٥م.
(٣) الأستاذ كامل الشريف.

لم يكن على المستوى المطلوب من التمثيل، كما أن الوفود الإسلامية لم تتضمن العلماء والمفكرين ذوي التجربة العميقة الذين يدركون الحقائق من وراء الشعارات البراقة والكلمات المعسولة.

وأضاف - أخيراً - إلى أنه من الضروري أن يجري التنسيق داخل المؤتمرات بين القوى الواعية من جميع الأديان؛ لمواجهة هذا الموقف، وإحباط هذا التخطيط العالمي السيئ (١).

أما السكرتير العام للمجلس فقد أكد أن مثل هذه المشاركة في المؤتمرات، تأتي انطلاقاً من اهتمام الإسلام بالمرأة، وتقديره لدورها في الحياة. وأن المشاركة في المؤتمر لإبداء وجهات النظر الإسلامية فيما يطرح من قضايا، خير من عدم المشاركة (٢).

- علماء مفكرون، وباحثون، وصحفيون، منهم:

وسأذكر نماذج لبعض هذه الآراء وأصحابها دون استقصاء، ومن هؤلاء:

- فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان:

فقد سئل عن حكم حضور المؤتمرات والندوات؛ لأجل الدعوة، كحضور مؤتمر المرأة لمساواتها بالرجل؟ وما الحكم إذا كان في الندوة نساء كاسيات عاريات؟ وهل حضورها - أي المؤتمرات - يعتبر تأييداً لها؟

فأجاب - حفظه الله -:

لا يجوز حضور مثل هذه المؤتمرات إلا لمن يريد الرد على ما فيها من الباطل، وعنده القدرة على ذلك. أما من يحضرها ولا ينكر عليها، أو ليس عنده الاستعداد لذلك فلا يجوز له حضورها (٣).

---

(١) انظر: صحيفة الندوة، العدد (١٠٨٥٤)، بتاريخ ٨/ ٣/ ١٤١٥هـ الموافق ١٥/ ٨/ ١٩٩٤م.
(٢) انظر: صحيفة عكاظ، العدد (١٠٦٠٤)، بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٤١٦هـ الموافق ٢٥/ ٨/ ١٩٩٥م.
(٣) انظر مجلة الدعوة، العدد (١٥٧٦)، بتاريخ ٧/ ٩/ ١٤١٧هـ الموافق ١٦/ ١/ ١٩٩٧م.

تصف الباحثة الأستاذة صفية عبد الرحيم الطيب محمد ما يحدث داخل أروقة تلك المؤتمرات وذلك من خلال التجربة ؛ فتقول :

١ ـ إن معظم الوفود الرسمية تمثل وجهة نظر السياسة العلمانية ، وتعبر عن آراء حكوماتها .

٢ ـ عدم الوعي ـ لدىٰ أغلب المسلمات المشاركات ـ بالرؤية الاستعمارية الغربية ، وعدم التفاعل بأهمية القضية عقدياً .

٣ ـ تتسم غالب الشخصيات الممثلة للدول الإسلامية بضعف في الوعي الشرعي ، أو ضعف في التجربة ـ سطحية التفكير ـ ، وعدم الوعي والجدية في التفكير والمشاركة ، وافتقادها للتوجيه والتدريب ، وعدم الإعداد المسبق ، ويجمع ذلك كله سوء انتقاء العناصر المؤهلة للمشاركة .

وكل ذلك يؤثر سلباً في عكس وجهة نظر الإسلام في كثير من القضايا الحيوية ، وتوضيح حكم الإسلام في التصويت أو عدمه في كثير من الفقرات المطروحة في وثائق المؤتمر .

وكذلك يلاحظ أن حداثة التجربة ، وعدم الإلمام بما تم بشأن الموضوعات المطروحة في مؤتمرات سابقة ـ مما يستدعي أن يبنىٰ عليها ـ له تأثير قوي علىٰ عدم إنضاج المشاركة .

٤ ـ عدم الإلمام باللغات الأخرىٰ ؛ لتسهيل المشاركة الفاعلة ، والمخاطبة للمؤتمر بلغتهم ، فقد لوحظ التلاعب الواضح بالألفاظ والعبارات التي من شأنها تغيير المعنىٰ أثناء الترجمة ، و لوحظ ذلك ـ أيضاً ـ في ترجمة كثير من الفقرات ، ومقارنة بنفس الفقرة باللغات الأخرىٰ في كتاب الوثيقة محل التداول والتصويت ، فنجد أن صياغة كثير من الفقرات باللغة العربية لا توضح المعنىٰ المراد مباشرة ؛ لاستعمال بعض الألفاظ المضللة ، وهذا يساعد في تمرير الموافقة علىٰ الفقرات ، والتصويت لها أو عليها دون اعتراض .

ثم تقول:

ـ لا بد من مشاهدة ومعايشة الأساليب التي تنتهجها إدارة الجلسات في تمرير كثير من الفقرات دون الموافقة عليها، وعدم المصداقية في إحصاء الأصوات.

ـ إن ما يدور على هامش هذه المؤتمرات من الأهمية بمكان؛ حيث إن كثيراً من المنظمات النسوية غير المسلمة تأتي بأهداف تحققها على هامش المؤتمر، ومنها:

١ ـ اللوبي أو الحوار الذي يدور خارج قاعات المؤتمر وربما داخله، والدور الموزع والمخطط له جيداً؛ ليقوم من.. بفعل ماذا؟! من إقناع للوفود لقبول فقرة معينة والتصويت لها، وتضليل كثير من المشاركات؛ ليغيرن رأيهن بشأن مسألة معينة.

٢ ـ الندوات، والمحاضرات، والأفلام، والمعارض للأزياء، ومعارض التراث، والكتب، والمقالات، والنشرات التي تعرض في كل مكان خارج قاعات المؤتمرات، أو في محل إقامة المنظمات والوفود غير الحكومية غير المعنية بصياغة المقررات.

وهذه الوفود ـ مقارنة بالنساء المسلمات ـ تشكل دوراً مهماً جداً، حيث تلتقي النساء على الطبيعة، ودون بروتوكولات معينة، أو ذات علاقة بالمؤتمر؛ لعرض الثقافات والتراث، وخلق علاقات عمل، أو تنسيق أنشطة وبرامج مشتركة، أو علاقات صداقة وتبادل للأفكار، وهذه ـ لعمري ـ فرصة طيبة.

كما أنه تلقى محاضرات؛ للإقناع بأفكار معينة، أو تفسير فقرة معينة، وقد فوتوا على المسلمات من خلالها كثيراً من الفرص، إما بتضليل الناس عن مكان إقامتها أو موعدها، أو محاولة صرف المؤتمرات عن حضورها، بإقامة برامج أخرى أكثر جاذبية، أو حتى بالتشويش في حالة تقديم محاضرات أو أي نشاط آخر.

ـ هناك اتجاه خطير يتمثل في تسخير بعض العلمانيين والعلمانيات وأدعياء الإسلام، واستخدامهم لصالح تمرير بعض أفكار هذه المؤتمرات، وبث الشبه حول بعض أحكام الإسلام التي تختص بالمرأة، وقد حدث أن استكتبت بعض النساء المسلمات بعد مؤتمر بكين الرابع في كثير من الموضوعات، مثل: [تعدد الزوجات ـ العنف ضد المرأة ـ الميراث ـ القوامة ـ الحجاب ـ حق الطلاق ـ المسائل الخاصة بنظام الأسرة].

وقد صدرت عدة كتيبات ظهر فيها ـ بوضوح ـ كيف أنهم استطاعوا ليّ أعناق النصوص الشرعية، وتحويرها وتفسيرها؛ لإضفاء الشرعية والتأصيل الفقهي على أفكارها ـ بما يتماشى مع ادعاءاتهم، وتضليلهم، وفهمهم السقيم.

ـ بدأت الأمم المتحدة برامجها عملياً بما يسمى متابعة مقررات المؤتمرات، أو باسم تفعيل مؤتمر السكان، أو تنظيم الأسرة، أو البرامج الشبابية، أو (بكينْ ٥)؛ وذلك بطرح برامج في كل الدول المشاركة؛ لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه داخل المؤتمرات... والله المستعان»[(١)] ا.هـ

٣ـ وجهة نظر حول المشاركة

لا شك أن كلاً من الموقفين السابقين له حججه ومبرراته القوية، في مسألة المشاركة في هذه المؤتمرات من عدمها.

ولكن هناك موقف ثالث يرى التفصيل في هذه القضية، كما يلي:

إن المشاركة في هذه المؤتمرات تستلزم الموازنة بين المصالح والمفاسد، سواء بالنسبة لمشاركة المسلمين، كأشخاص، أو منظمات، أو جمعيات، أو دول.. الخ، في هذه المؤتمرات، أو بالنسبة لقيمة المشاركة في مثل هذه المؤتمرات.

---

(١) نقلاً عن (كيف تتصرف المسلمة أمام المؤتمرات الدولية للمرأة) وفاء بنت إبراهيم العساف، ورقة مقدمة لندوة (المرأة المسلمة والمؤتمرات الدولية) ضمن الأنشطة النسائية لمهرجان الجنادرية للتراث والثقافة لعام ١٤٢١هـ، بمدينة الرياض.

ولا ريب إن الاجتهادات ستختلف تبعاً للظروف والملابسات لكل بلد مسلم بعينه، ولكل شخص مشارك كذلك، ومن الصعب إصدار حكم عام يشمل جميع المشاركين، وجميع المناسبات المتعلقة بالمرأة والأسرة، خاصة وأن المشاركة في مثل هذه المؤتمرات قد تقتضيها الضرورة؛ لأمور منها:

١ ـ الانفتاح العالمي، وتعذر الانعزال والخصوصية.

٢ ـ أن الضعيف إذا قاطع مثل هذه المؤتمرات لا تؤثر مقاطعته، وبذلك تسود وجهة نظر القوي. بينما إذا قاطع القوي فإن مقاطعته ستؤثر. وكنموذج لهذا الكلام، فإن مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة اليونسكو قد أضعفتها كثيراً.

والمسلمون ـ اليوم ـ ضعفاء أمام أصحاب وجهات النظر الأخرىٰ، فمقاطعتهم لا تؤثر، بخلاف لو حضروا وطرحوا ما عندهم بقوة، وأبدوا ما لديهم من تحفظات، فإن هذا يقطع الطريق علىٰ تفرد وجهة النظر الغربية في هذه المؤتمرات؛ حيث يعلم البشر أنه يوجد وجهة نظر أخرىٰ في المسألة الاجتماعية.

خاصة إذا علمنا أن قرارات هذه المؤتمرات ملزمة إلىٰ حد كبير.

٣ ـ أن واقع بعض الدول الإسلامية يدعو لذلك، إذ اتخذت خطوات عملية في تبني بعض المخالفات للشريعة الإسلامية في قضايا الأسرة والمرأة، وهذه الخطوات تساندها جهود من جهات متبنية للأنموذج الغربي.

ولهذا يبقىٰ الاجتهاد في هذه القضية مناطاً بالعلماء الجامعين بين فقه الشريعة وتصور الواقع تصوراً شاملاً وصحيحاً.

ومن جهة أخرىٰ فإن الاجتهاد ـ أيضاً ـ يخص كل مؤتمر ومناسبة بذاتها، ويخص ـ كذلك ـ المشاركين أنفسهم، من حيث تحقق المصلحة من مشاركتهم أو عدمها.

وعلى هذا فعلى المهتمين بقضية المشاركة في هذه المؤتمرات، ما يلي:

أ ـ الرجوع لأهل العلم والخبرة، من العلماء والفقهاء الشرعيين، وتدارس إمكانية تبني مبادرات إسلامية؛ لعقد مؤتمرات عالمية عن قضايا المرأة والأسرة والطفل، أو حقوق الإنسان ـ من منظور إسلامي ـ، وبيان محاسن الإسلام وموافقته لمطالب الفطرة، وتوضيح الصورة الحقيقية للنظام الإسلامي بعيداً عن تشويه المضللين؛ وذلك من أجل الاستفادة مما توصل إليه هذه المؤتمرات من نتائج، وإيصالها إلى المؤتمرات التي يتبناها الغرب ـ ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة ـ كرؤية إسلامية موحدة لما يطرح في هذه المؤتمرات من قضايا حول المسألة الاجتماعية.

ب ـ المدارسة مع العلماء والمتخصصين في القضايا الاجتماعية، جدوى المشاركة في أي مؤتمر بعينه يعقد في المستقبل، والشروط المعتبرة لتلك المشاركة، ومن ثم في حالة الاتفاق على المشاركة، فإنه يتم التباحث مع من سبق لهم المشاركة في مثل هذه المؤتمرات ـ ممن يوثق في دينهم وعلمهم ـ؛ من أجل تبني آراء موحدة تجاه القضايا المطروحة في تلك المؤتمرات الدولية.